جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية
خلال الرُبع الثاني من العام المالي 2026/25

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن تسجيل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنسبة 5.3% مقارنة بمعدل بلغ 4.3% خلال الربع الثاني من العام المالي السابق. مدعومًا باستمرار الأداء القوي للعديد من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب استمرار تنفيذ حزمة الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي. كما ساهم تحسن النشاط في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في دعم معدل النمو، إلى جانب التوسع في الخدمات المالية والتحول الرقمي، بما يعكس تنوع مصادر النمو خلال الربع.
- جاء النمو خلال الرُبع الثاني من العام المالي 2026/25 نتيجة لتحقيق العديد من الأنشطة حققت العديد من الأنشطة معدلات نمو موجبة مثل قناة السويس (24.2%)، والمطاعم والفنادق (14.6%)، والصناعة غير البترولية (10%)، والنقل والتخزين (7.4%)، والكهرباء (5.6%)، والصحة (4.7%)، والتعليم(3.3%) .
- يُعد نشاط الصناعة غير البترولية هو المساهم الأكبر في نمو الناتج بـ 1.2 نقطة مئوية من إجمالي نمو 5.3%، وقد بلغ معدل النمو للنشاط 10% نتيجة زيادة الإنتاج الصناعي الناتج عن سعي الدولة الدائم إلى التوطين الصناعي وتعزيز الصادرات وتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي.
- وقد شهد نشاط قناة السويس بداية التعافي الجزئي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 24.2%، مع بدء العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها هيئة قناة السويس من أجل تشجيع الملاحة عبر القناة.
- استمرت القطاعات الداعمة للتشغيل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مثل المطاعم والفنادق (14.6%)، والصناعة غير البترولية (10%)، والنقل والتخزين (7.4%)، وتجارة الجملة والتجزئة (6%)، والزراعة (2.7%).
- ساهم النمو المرتفع الذي شهده نشاطي البنوك (10.73%) والتأمين (12.53%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المصرفية والتأمينية.
- استمر نشاط المطاعم والفنادق في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. و انعكست الجهود الساعية لتنشيط القطاع على زيادة أعداد السائحين بشكل كبير، فقد استقبلت مصر خلال عام 2025 حوالي 19 مليون سائح وهو رقم قياسي يعكس القوة المتنامية للمقصد السياحي المصري على الساحة الدولية.
- على الصعيد الآخر، استمر الانكماش الذي يشهده نشاطي البترول والغاز منذ أكثر من عامين في ضوء تراجع الإنتاج؛ حيث تراجع نشاط البترول بنسبة 1.8% خلال الربع الحالي مقابل 7.5% خلال الربع المقابل من العام السابق، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة 6.9% مقابل 19.6% خلال نفس الفترة إلا أن وتيرة الانكماش مستمرة في التراجع

وذلك في إطار تكثيف برامج الحفر والاستكشاف التي أسفرت عن زيادة الإنتاج من البترول والغاز في الأشهر الأخيرة، بالإضافة إلى توفير كافة التسهيلات اللازمة لدعم الشركاء الأجانب من أجل تأمين الإمدادات.

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 5.4 تريليون جنيه في الربع الثاني من العام المالي 2026/2025 مقارنة بـ4.6 تريليون جنيه خلال الربع المناظر، نتيجة زيادة الاستهلاك العائلي والاستثمار والإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس توسعًا في حجم الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد.
- حقق الاقتصاد المصري نموًا حقيقيًا بلغ 5.3% بالأسعار الثابتة، وقد ساهم الاستهلاك العائلي بالنصيب الأكبر في هذا النمو، في حين جاءت مساهمات كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي بشكل محدود نسبيًا.
- شهد النشاط الاستثماري تحسنًا ملحوظًا خلال الربع، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات إلى 667 مليار جنيه، مدفوعًا بشكل أساسي بنمو الاستثمارات الخاصة، التي سجلت معدلات نمو أعلى من الاستثمار العام. ويعكس ذلك استمرار توجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في دفع النشاط الاقتصادي.
- واصل الاستثمار الخاص تعزيز مكانته داخل هيكل الاستثمار الكلي، حيث استحوذ على نحو 58.6% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع، مقابل تراجع نسبي في حصة الاستثمار العام إلى 41.4%، بما يشير إلى تقدم ملحوظ في إعادة توزيع الأدوار الاستثمارية لصالح القطاع الخاص، مع استمرار دور الدولة في دعم البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية.
- ظل القطاع الخارجي يمثل عامل ضغط على النمو الاقتصادي، في ظل استمرار ارتفاع الواردات، الأمر الذي انعكس في مساهمة سالبة لصافي الصادرات في النمو. كما تشير بيانات التجارة الخارجية إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة.

ارتفع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.3% خلال الرُبع الثاني من العام المالي 2026/25، مُقارنة بمُعدّل نمو 4.3% في الرُبع المُناظِر للعام المالي 2025/24. وجاء هذا النمو مدعومًا باستمرار الأداء القوي للعديد من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب استمرار تنفيذ حزمة الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي. كما ساهم تحسن النشاط في بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية في دعم معدل النمو، إلى جانب التوسع في الخدمات المالية والتحول الرقمي، بما يعكس تنوع مصادر النمو خلال الربع.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء يتسق مع رؤية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تسعى إلى ضمان جودة النمو الاقتصادي الداعم للتشغيل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والتحول التكنولوجي والابتكار وتحفيز ريادة الأعمال.

شكل 1: مُعدّلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

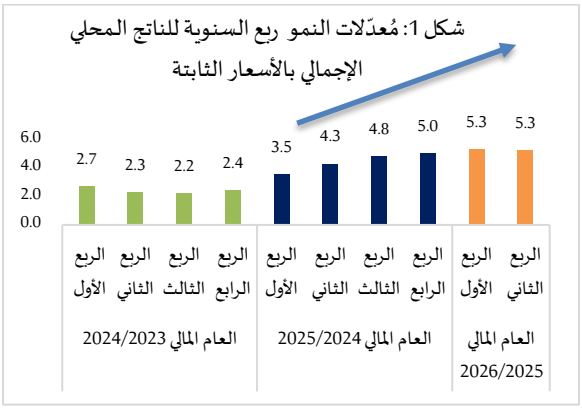

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويُعد نشاط الصناعة غير البترولية هو المساهم الأكبر في نمو الناتج خلال الربع الثاني. كما استمر نشاط المطاعم والفنادق في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث سجل نمو بنسبة 14.6%. وشهد نشاط قناة السويس بداية التعافي الجزئي خلال الربع.

مُعدّل النمو القطاعي في الرُبع الثاني للعام المالي 2026/25

في ضوء السعي الدائم لتنويع مصادر النمو وتعزيز مساهمة القطاعات الداعمة للتشغيل والتحول التكنولوجي والابتكار وتحفيز ريادة الأعمال. سجّل الاقتصاد المصري نموًا ملحوظًا في عديد من القطاعات، وهو ما انعكس إيجابًا على تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأخيرة (شكل 2).

شكل 2: مُعدّلات نمو الأنشطة الاقتصاديّة خلال الرُبع الثاني من العام المالي 2025/24 و2026/25

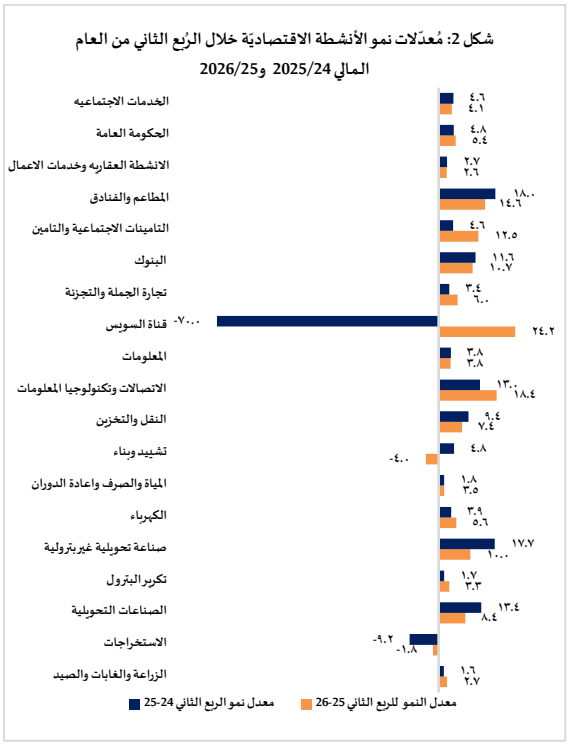

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد استمر نشاط الصناعة غير البترولية في تعزيز النمو الاقتصادي المصري؛ حيث ظل المساهم الأكبر في نمو

الناتج بـ 1.2 نقطة مئوية من إجمالي نمو 5.3% (شكل 3). وقد شهد الرُبع الثاني من العام المالي 2026/25 مُعدّل نمو بلغ 10% مُقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق. وجاء هذا النمو في ظل سعي الدولة الدائم إلى التوطين الصناعي وتعزيز الصادرات وتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي. وفي هذا الإطار، تم تشغيل العديد من المصانع الجديدة بهدف تعزيز الإنتاج المحلي وخلق الآلاف من فرص العمل، كما تم إطلاق العديد من المبادرات من أجل تقديم الدعم للأنشطة الصناعية بهدف رفع كفاءة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق المحلية والعالمية.

شكل 3: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني للعام المالي 2026/2025 (نقطة مئوية)

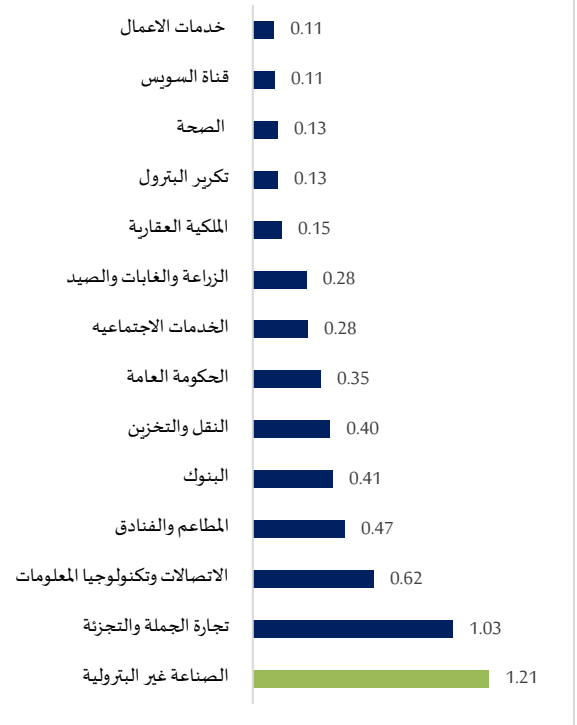

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد جاء نمو نشاط الصناعة نتيجة لزيادة الإنتاج الصناعي الذي ظهر واضحًا في نمو مُؤشّر الرقم القياسي للصناعة غير البترولية، حيث بلغ 10% في المُتوسط خلال الرُبع الثاني من عام 2026/25 (شكل 4)؛ فقد حققت العديد من الصناعات معدلات نمو مرتفعة مثل صناعة الخشب (53%)، صناعة الأثاث (50%)، صناعة المواد والمنتجات الكيماوية (49%)، صناعات المركبات ذات المحركات (33%)، صناعة المشروبات (19%)، صناعة الجلود (6%).

شكل 4: معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

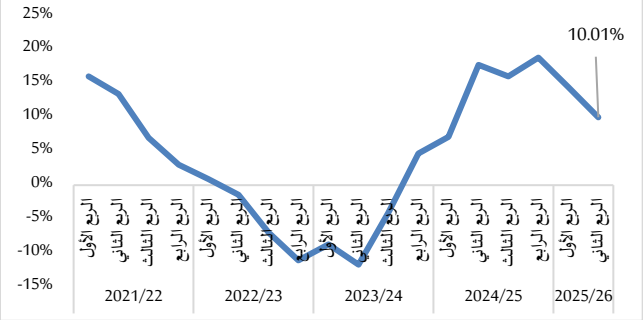

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

جاء النمو الموجب لنشاط الصناعة غير البترولية خلال الربع الثاني من 2026/2025 مدفوعًا بأداء قوي في عدد من الأنشطة القابلة للتصدير، والتي استطاعت تحويل التوسع الإنتاجي إلى صادرات فعلية؛ فقد شهدت الصادرات تامة الصنع معدل نمو بلغ 11%، 14.7% خلال شهري أكتوبر ونوفمبر على التوالي. أما السلع نصف المصنعة فقد شهدت نموًا في شهر نوفمبر بنسبة بلغت 4.1%.

وعلى صعيد الصناعات الفرعية، شهدت **صادرات الأحذية** نموًا ملحوظًا حيث سجلت نموًا بلغ 175.3%، 120.8% خلال شهري أكتوبر ونوفمبر على التوالي. كما ارتفعت **صادرات الورق الصحي** 109.2% في شهر أكتوبر

2025 بينما ارتفعت في شهر نوفمبر من نفس العام إلى 167.9%.

أما صادرات الملابس الجاهزة، فقد استمرت في النمو الذي تحققه في الفترة الأخيرة، حيث نمت بنسب 9.2%، 17% في أكتوبر ونوفمبر.

وقد حقق نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا مرتفعًا خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/25، بلغ 18.4%، وجاء هذا النمو في إطار تنفيذ استراتيجية "مصر الرقمية" التي تستهدف تعميم الخدمات الإلكترونية ورفع كفاءة البنية التحتية الرقمية على مستوى الجمهورية.

وفي هذا الإطار، قد ارتكز هذا النمو على تطوير البنية التحتية الرقمية وحوكمة القطاع، ورقمنة الخدمات الحكومية وتوسيع نطاقها، وبناء القدرات الرقمية وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتوطين صناعة الإلكترونيات، وتعزيز مكانة مصر كمركز عالمي لتقديم خدمات التعهيد والخدمات العابرة للحدود.

ونتيجة للسعي الدائم نحو التحول الرقمي، شهدت **منصة "خدمات مصر الرقمية"** توسعًا كبيرًا في عدد الخدمات المقدمة، التي تجاوزت 210 خدمات حكومية، مع زيادة ملحوظة في أعداد المستخدمين والمعاملات المنفذة إلكترونيًا، حيث سجلت المنصة أكثر من 10 ملايين مستخدم، وبلغ عدد المعاملات المنفذة نحو 23.8 مليون معاملة خلال عام 2025، بما يعكس تنامي الاعتماد على القنوات الرقمية في الحصول على الخدمات الحكومية.

وقد حقّقت عدّة أنشطة اقتصاديّة أخرى مُعدّلات نمو مُوجبة خلال الرُبع الثاني من العام المالي 2026/25، وفي هذا الإطار، سجّل نشاط **المطاعم والفنادق** (السياحة) نموًا بلغ 14.6%، في وقت يشهد فيه هذا القطاع نموًا كبيرًا نتيجة الاهتمام الكبير بتطوير جودة الخدمات، بالإضافة إلى برامج التدريب ورفع كفاءة العاملين، وتطبيق معايير الجودة والاستدامة، وتشجيع التحول الرقمي في الخدمات السياحية، بما في ذلك الحجز الإلكتروني والترويج الرقمي. كما عزز النمو التوسع الذي شهدته الطاقة الفندقية، وقد تركز هذا التوسع في مناطق البحر الأحمر والعلمين الجديدة والساحل الشمالي، بما يتماشى مع خريطة الطلب السياحي، وهو ما أثر بالإيجاب على عدد الليالي السياحية.

نتيجة لما سبق، استقبلت مصر خلال عام 2025 **حوالي 19 مليون سائح** وهو رقم قياسي يعكس القوة المتنامية للمقصد السياحي المصري على الساحة الدولية.

وخلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، ارتفع عدد الليالي السياحية إلى 48 مليون ليلة مقارنة بـ 41.9 مليون ليلة في نفس الفترة من العام المالي السابق بنسبة نمو 14.6% (شكل 5)، كما ارتفع أيضًا عدد السائحين إلى 5.2 مليون سائح خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، مقارنة بـ4.4 مليون سائح في نفس الفترة من العام المالي السابق بمعدل نمو 18.4%.

شكل 5. عدد الليالي السياحيّة

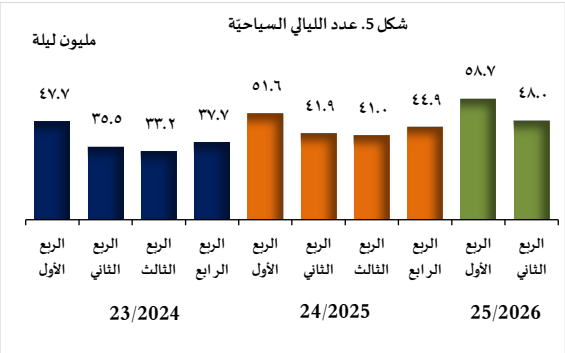

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شهد نشاط **قناة السويس** بداية التعافي الجزئي خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025، حيث سجل نموًا

بلغ 24.2%؛ وذلك مع بدء العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر بالإضافة إلى الجهود التي تقوم بها هيئة قناة السويس من أجل تشجيع الملاحة عبر القناة؛ حيث قامت الهيئة بتطوير المجرى الملاحي للقناة، ورفع عامل الأمان والسلامة البحرية، وهو ما تحقق من خلال تنفيذ مشروع توسعة وازدواج القطاع الجنوبي، واستحداث حزمة من الخدمات الملاحية الجديدة.

وفي هذا الإطار، شهدت مؤشرات حركة الملاحة بالقناة تعافيًا نسبيًا على صعيد أعداد وحمولات السفن العابرة للقناة مقارنة بالمعدلات المحققة في ذات الفترة خلال العام الماضي، فقد تزايدت حمولة السفن المارة عبر القناة خلال الربع الثاني بنسبة 24.2% حيث وصلت إلى 145.9 مليون طن مُقارنة بحوالي 117.5 مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل 6). كما ارتفعت إيرادات القناة بالأسعار الجارية بنسبة 24.2% لتصل إلى 1.15 مليار دولار في الربع الثاني لعام 2026/2025 مقارنة بـ926 مليون دولار تقريبًا خلال الربع المقابل من العام المالي 2025/2024. وقد ارتفع عدد السفن أيضًا خلال الربع بنسبة 9% ليصل إلى 3426 سفينة مقارنة 3142 سفينة خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.

وعلى مستوى نوعية السفن، سجلت سفن **حاملات السيارات** أكبر زيادة في الحمولات من 770 إلى 4,476 ألف طن مقارنة بالربع المالي السابق بنسبة زيادة 481.3%. كما شهدت سفن **الغاز الطبيعي** زيادة أيضًا في الحمولات، حيث ارتفعت من 4,346 إلى 9,579 ألف طن بمعدل نمو بلغ 120.4%.

أما فيما يتعلق بالإيرادات، فقد حققت سفن **حاملات السيارات** زيادة كبيرة، إذ ارتفعت إيراداتها من 6.11 مليون دولار إلى 30.89 مليون دولار بنسبة نمو قدرها 405.3%، بينما سجلت سفن **الغاز الطبيعي** نموًا في الإيرادات من 33.31 مليون دولار إلى 74 مليون دولار، بزيادة نسبتها 122.1% مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق، مما يعكس تحسن حركة هذه الأنواع من السفن وزيادة مساهمتها في إجمالي الإيرادات.

شكل 6. حمولة السفن المارة عبرقناة السويس

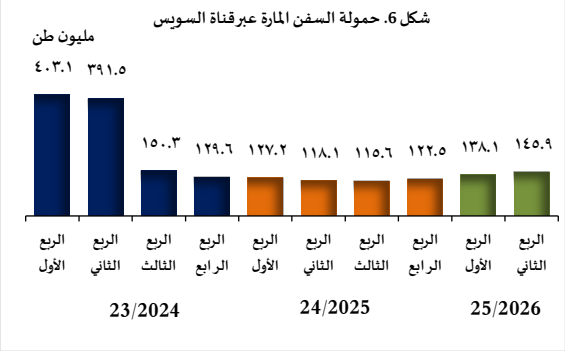

المصدر: هيئة قناة السويس

سجل نشاط التأمين معدل نمو غير مسبوق خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025 بلغ نحو 12.5% مقارنةً بنحو 4.6% فقط خلال الربع الثاني من العام المالي السابق، وذلك نظرًا لارتفاع أقساط التأمين بالأسعار الجارية خلال الربع لتصل إلى حوالي 33.7 مليار جنيه، مقارنة بنحو 25.7 مليار جنيه في الربع المناظر من العام المالي السابق بمعدل نمو بلغ نحو 31%.

يأتي هذا النمو في ظل إصدار حزمة واسعة من القرارات والقواعد التنفيذية لقانون التأمين الموحد، شملت تطوير البنية التشريعية لقطاع التأمين، وتحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين مع فترات انتقالية لتوفيق الأوضاع، ووضع إطار محدث لمعايير الملاءة المالية. بجانب وضع أول إطار تنظيمي شامل لترخيص وقيد مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية بما يسهم في نقل أحدث التكنولوجيات التأمينية وتطوير آليات إدارة المخاطر في السوق المحلي، وتعزيز تنافسية سوق التأمين المصري وجذب الخبرات الدولية.

كما حقق نشاط النقل والتخزين نموًا موجبًا خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025 بلغ 7.4% وذلك في إطار إستراتيجية شاملة تنفذها الدولة لرفع كفاءة البنية التحتية، وتحسين جودة حياة المواطنين، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة واللوجستيات من خلال دخول مشروعات عملاقة حيز الخدمة الفعلية، وتقدم هائل في تنفيذ شبكات الجر الكهربائي، ومترو الأنفاق، والمونوريل، والقطار الكهربائي السريع، إلى جانب التوسع في مشروعات النقل الجماعي الأخضر المستدام، وفي مقدمتها مشروع الأتوبيس الترددي السريع BRT، بما يعكس رؤية الدولة في بناء منظومة نقل ذكية، متكاملة، ومستدامة تخدم خطط التنمية الشاملة.

ونتيجة لذلك، نمت العديد من مؤشرات القطاع، فقد تزايد عدد الركاب عبر السكك الحديدية بنسبة تقترب من 1% ليصل إلى 68.4 مليون راكب خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي مقارنة بـ67.8 مليون خلال الربع ذاته من العام المالي السابق. كما ارتفع عدد الركاب عبر الطرق بنسبة 3.4% ليسجل 66 مليون راكب خلال الربع مقارنة بـ 63.8 مليون خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وتصاعد أيضًا عدد الركاب عبر مترو الأنفاق ليصل إلى 191.8 مليون راكب مقارنة بـ 187 مليون، بنسبة نمو بلغت 2.5% (شكل 7).

شكل 7. عدد ركاب مترو الأنفاق

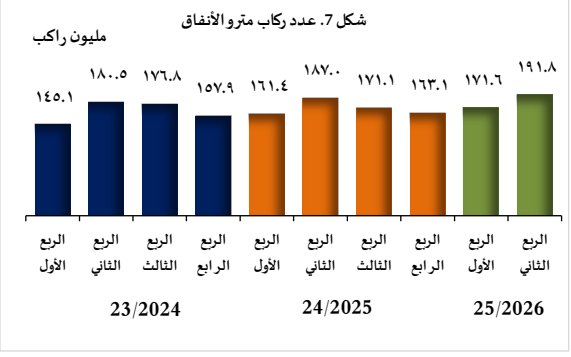

المصدر: وزارة النقل

وفيما يخص النقل البحري، ارتفعت الحمولة عبر الموانئ من 32.2 مليون إلى 35.8 مليون طن، أي بمعدل نمو بلغ 11.3%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الجهود المبذولة في تطوير الموانئ البحرية وتوسعة الأرصفة وتحسين البنية اللوجستية.

وبالنسبة لقطاع **النقل الجوي**، فقد شهد خلال الربع الثاني ارتفاعًا ملحوظًا في حركة الركاب ورحلات الطائرات، حيث ارتفع عدد الركاب ليصل إلى 16.8 مليون راكب مقارنة بـ 14.7 مليون راكب خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، وهو ما يعكس نموًا قدره 14.3% (شكل 8). كما سجلت حركة الطائرات زيادة واضحة بلغت 13.8%، حيث ارتفع عدد الرحلات إلى نحو 122 ألف رحلة مقارنة بـ 107 ألف رحلة خلال الربع المناظر. وجاء هذا النمو في ظل الاهتمام الدائم بتطوير منظومة الملاحة الجوية من خلال تحديث البنية التحتية الفنية والتكنولوجية، ورفع كفاءة أنظمة إدارة الحركة الجوية، الأمر الذي أسهم في تمكين المجال الجوي المصري من التعامل بكفاءة مع الزيادة غير المسبوقة في كثافة الحركة الجوية.

شكل 8. عدد ركاب الطائرات

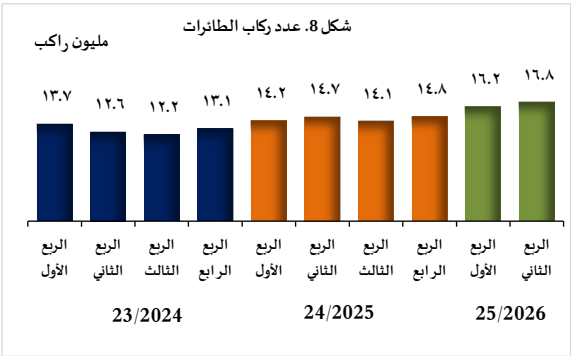

المصدر: وزارة الطيران المدني

وقد حقّق نشاط الكهرباء مُعدّل نمو بلغ 5.6%، نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء في مختلف القطاعات لتصل إلى 49 جيجا وات/ساعة خلال الربع الثاني مقارنة بـ 46.4 جيجا وات/ساعة في الربع المقابل من العام المالي السابق.

يعزي النمو الذي شهده نشاط الكهرباء إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية من مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع استهلاك الكهرباء في القطاع التجاري بنسبة 16.6% ليسجل 3.3 جيجاوات/ساعة خلال الربع، وفي القطاع المنزلي ارتفع بنسبة 3.6% ليصل إلى 18.3 جيجاوات/ساعة، وهو ما يعكس توسعًا في الأنشطة الخدمية والتجزئة، إلى جانب النمو السكاني والتوسع العمراني. كما سجل القطاع الصناعي نموًا بنسبة 7% ليبلغ 13.5 جيجاوات/ساعة، بينما شهدت القطاعات الأخرى نموًا بنسبة 4.1% ليسجل 13.8 جيجاوات/ساعة (شكل9).

شكل9: استخدمات الطاقة الكهربائية خلال الربع الثاني 26/25

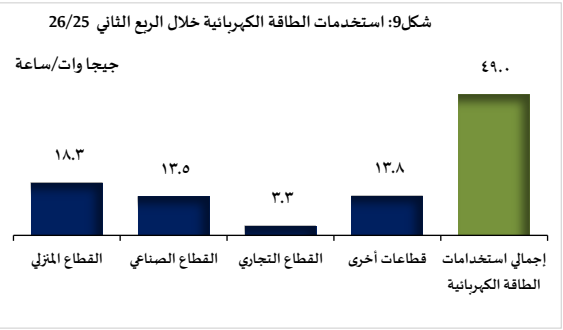

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

وبالإضافة إلى ما سبق، سجّلت أنشطة الوساطة الماليّة، وتجارة الجُملة والتجزئة، والحكومة العامة، والخدمات الاجتماعيّة، مُعدّلات نمو مُوجبة بلغت 10.7%، 6%، 5.4%، 4.1% على التوالي. وهو ما يعكس نجاح جهود تنويع هيكل الاقتصاد المصري، وترسيخ نموذج نمو أكثر توازنًا واستدامة يدعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ومن ناحية أخرى، استمر ناتج قطاع الاستخراجات في تحقيق معدلات نمو سالبة فقد انكمش بنسبة 1.8%، نتيجة تراجع نشاط البترول بنسبة 1.8%، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة 6.9% خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025، مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق. وفي هذا الإطار، تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز إلى 6.4 مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بـ 6.6 مليون طن، خلال الربع المقابل من العام المالي 2024/2025 بمُعدل انخفاض 1.8 %. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي 7.9 مليون طن خلال الربع مقارنة بـ 8.5 مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي 2025/2024 بمُعدل انخفاض 6.9%.

وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة الانكماش قد بدأت في التراجع وذلك في إطار تكثيف برامج الحفر والاستكشاف التي أسفرت عن زيادة الإنتاج من البترول والغاز في الأشهر الأخيرة، بالإضافة إلى توفير كافة التسهيلات اللازمة لدعم الشركاء الأجانب من أجل تأمين الإمدادات

وبالنسبة لأنشطة الاستخراجات الأخرى، فتعمل الحكومة على تبني عدد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحديث الإطار التنظيمي للقطاع، بما يشمل تنظيم إصدار التراخيص، وتعديل النظم المالية، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى العمل على إطلاق منصة مصر الرقمية للتعدين خلال الفترة المقبلة لتسهيل الاطلاع على البيانات الجيولوجية المطلوبة وذلك بهدف إحداث نقلة نوعية في قطاع الثروة المعدنية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث تمتلك مصر فرص استثمارية في خام الحديد والنحاس والذهب والفوسفات والكوارتز والسيليكا والبوتاس والكاولين والكبريت إلى جانب معادن حيوية لدعم التحول في قطاع الطاقة وتوسيع نطاق تقنيات الطاقة المتجددة.

الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

على مستوى الأسعار الجارية، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.6 تريليون جنيه في الربع الثاني من العام المالي 2025/2024 إلى نحو 5.4 تريليون جنيه في الربع

الثاني من العام المالي 2026/2025، بما يعكس توسعًا واضحًا في حجم الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد.

وقد جاء ذلك مدفوعًا بارتفاع الاستهلاك العائلي من نحو 4.2 تريليون جنيه إلى 5.1 تريليون جنيه، إلى جانب زيادة الواردات من نحو 1.4 تريليون جنيه إلى 1.5 تريليون جنيه، وارتفاع الاستثمار والمخزون من 577 مليار جنيه إلى 667 مليار جنيه. وكذلك ارتفاع في الإنفاق الجاري للحكومة من 242.4 مليار جنيه إلى 277.2 مليار جنيه. وذلك في مقابل انخفاض قيمة الصادرات من 903.5 مليار جنيه إلى 888.3 مليار جنيه بمعدل انكماش (-1.7%).

أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.23 تريليون جنيه إلى نحو 2.35 تريليون جنيه خلال فترة المقارنة، بمعدل نمو بلغ 5.3%. وجاء هذا النمو الحقيقي مدفوعًا بشكل رئيسي بالطلب المحلي، وبالأخص الاستهلاك العائلي الذي ظل يمثل القوة الدافعة الأساسية للنشاط الاقتصادي. فقد ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 10.32 نقطة مئوية في النمو، بما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي، رغم تراجع مساهمته مقارنة بالفترات السابقة (شكل 10).

وفي المقابل، شهد الإنفاق الجاري الحكومي تحسنًا محدودًا في مساهمته، حيث ارتفع إلى نحو 0.28 نقطة مئوية مقارنة بـ 0.14 نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يعكس دورًا داعمًا ولكن محدودًا للسياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي. كما تحسنت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون لتسجل نحو 0.47 نقطة مئوية مقابل 0.11 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في النشاط الاستثماري.

وعلى الجانب الآخر، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت نحو -5.74 نقطة مئوية، بما يعكس استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، ويؤكد أن القطاع الخارجي لا يزال يمثل عامل كبح للنمو الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، يتضح أن هيكل النمو الاقتصادي خلال هذا الربع لا يزال قائمًا بدرجة كبيرة على الاستهلاك المحلي، مع تحسن طفيف في مساهمة الاستثمار، في حين يظل القطاع الخارجي عاملًا مقيدًا للنمو. ويشير هذا النمط إلى أن الاقتصاد المصري حقق نموًا حقيقيًا خلال الربع الثاني، إلا أن استدامة هذا النمو تتطلب تعزيز مساهمة الاستثمار الإنتاجي والصادرات، بما يدعم تحقيق نمو أكثر توازنًا واستدامة، ويقلل الاعتماد النسبي على الطلب الاستهلاكي كمصدر رئيسي للنمو.

شكل 10: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) خلال الربع الثاني 2025/2026

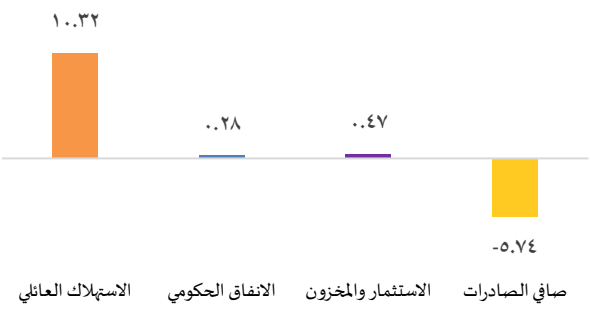

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وفيما يتعلق ببيانات الاستثمارات الكلية، يكشف تحليل أداء الاستثمار خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025 عن استمرار تحسن النشاط الاستثماري، مع بروز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاستثماري.

ارتفع إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية ليبلغ نحو 667 مليار جنيه مقارنة بنحو 577 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام المالي السابق بمعدل نمو 3.6% بالأسعار الثابتة، بما يعكس تحسنًا في مناخ الاستثمار وزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري.

وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، يظهر من البيانات أن الزيادة في إجمالي الاستثمارات جاءت مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع الاستثمارات الخاصة، التي سجلت نموًا ملحوظًا بلغ 19.6% مقارنة بالفترة السابقة، في حين ارتفعت الاستثمارات العامة بوتيرة أقل بمعدل نمو 10.5%، بما يعكس توجه الدولة نحو إفساح المجال لمشاركة أكبر للقطاع الخاص، مع الحفاظ على دورها في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية والبنية التحتية (شكل 11).

ويتضح استمرار الاتجاه التصاعدي لنسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات، حيث ارتفعت مساهمته إلى مستوى 58.6% في الربع الثاني من العام المالي 2026/2025، وفي المقابل، تراجعت نسبة الاستثمار العام نسبيًا لتسجل 41.4% من إجمالي الاستثمار في ذات الربع (شكل 12).

وبوجه عام، يعكس هذا التطور تحسنًا نسبيًا في كفاءة توزيع الاستثمارات داخل الاقتصاد، حيث يساهم تزايد دور القطاع الخاص في دعم النمو وخلق فرص العمل. ومع ذلك، يظل الحفاظ على هذا الاتجاه مرهونًا باستمرار تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية، وضمان تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة وتوازنًا.

شكل 11: الاستثمارات المنفذة بالأسعار الجارية (مليار جنيه)

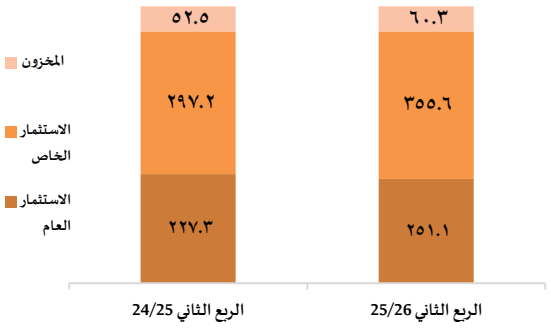

شكل 12: الاستثمارات المنفذة (%)

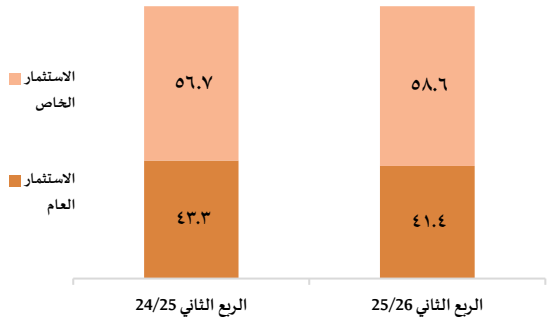

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وبالإنتقال إلى بيانات التجارة الخارجية، تشير البيانات إلى استمرار اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025. فعلى مستوى الأسعار الثابتة، انخفضت قيمة الصادرات السلعية والخدمية محققة معدل نمو سالب بلغ -11.9%. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمية بمعدل نمو يفوق نمو الصادرات، بلغ حوالي 14.2%، وهو ما يعكس زيادة الطلب على السلع الإنتاجية المستوردة دون أن يقابله توسع موازٍ في قدرة القطاعات التصديرية.

جدول (1) مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي

%

الانشطة الاقتصاديّة	الرُبع الثاني 26/25	الرُبع الثاني 25/24
الزراعة والغابات والصيد	2.67	1.59
الاستخراجات:	-1.76	-9.21
أ) بترول	-1.79	-7.52
ب) الغاز	-6.89	-19.63
ج) استخراجات أخرى	4.10	3.01
الصناعات التحويليّة:	8.40	13.43
أ) تكرير البترول	3.34	1.72
ب) تحويليّة أخرى	10.01	17.74
الكهرباء	5.57	3.93
المياه والصرف وإعادة التدوير	1.70	1.77
تشييد وبناء	-3.99	4.85
النقل والتخزين	7.43	9.44
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	18.36	13.03
المعلومات	3.80	3.80
قناة السويس	24.17	-69.99
تجارة الجملة والتجزئة	6.00	3.40
البنوك	10.73	11.63
التأمينات الاجتماعيّة والتامين	12.53	4.58
المطاعم والفنادق	14.62	17.95
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	2.58	2.67
ا-الملكية العقارية	2.20	1.89
ب - خدمات الاعمال	3.38	4.34
الحكومة العامة	5.40	4.77
الخدمات الاجتماعيّة	4.14	4.62
أ- التعليم	3.30	4.90
ب- الصحة	4.66	4.51
ج- الخدمات الأخرى	4.49	4.40
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	5.30	4.28

جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

الانشطة الاقتصادية	الرُبع الثاني 26/25	الرُبع الثاني 25/24
الزراعة والغابات والصيد	826,741.2	689,598.2
الاستخراجات:	231,296.3	252,967.6
أ) بترول	85,481.8	108,708.9
ب) الغاز	51,552.5	58,904.3
ج) استخراجات أخرى	94,262.0	85,354.4
الصناعات التحويلية:	831,416.5	696,309.1
أ) تكرير البترول	226,230.3	178,657.3
ب) تحويلية أخرى	605,186.2	517,651.7
الكهرباء	62,030.5	54,311.4
المياه والصرف وإعادة التدوير	17,932.3	17,482.8
تشييد وبناء	520,877.5	477,452.9
النقل والتخزين	301,108.7	226,786.9
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	161,378.8	127,203.7
المعلومات	16,279.7	14,631.2
قناة السويس	52,968.4	43,861.5
تجارة الجملة والتجزئة	856,257.4	733,563.4
البنوك	197,881.0	162,285.4
التأمينات الاجتماعية والتامين	30,993.8	25,011.8
المطاعم والفنادق	199,943.6	154,838.7
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	361,336.4	302,141.9
ا-الملكية العقارية	252,465.6	200,995.3
ب - خدمات الاعمال	108,870.8	101,146.7
الحكومة العامة	221,023.6	193,710.4
الخدمات الاجتماعية	299,423.2	243,361.4
أ- التعليم	78,481.9	69,052.5
ب- الصحة	145,911.6	110,248.3
ج- الخدمات الأخرى	75,029.7	64,060.5
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	5,188,888.9	4,415,518.3

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الثاني 2026/2025
الاستهلاك العائلي	5,050.9
الاستهلاك الحكومي	277.2
الاستثمار والمخزون	667.0
الصادرات السلعية والخدمية	888.3
الواردات السلعية والخدمية	1,518.4
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5,365.0

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الثاني 2026/2025
الاستهلاك العائلي	2120.9
الاستهلاك الحكومي	144.3
الاستثمار والمخزون	302.0
الصادرات السلعية والخدمية	388.4
الواردات السلعية والخدمية	607.8
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2,347.8
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5.3%